نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية العالمية

مجموعة العشرين تطلب إلى الصندوق أن يتتبع ردود الفعل تجاه الأزمة العالمية وإجراء تقييم لها

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
١٤ مارس ٢٠٠٩

- مجموعة العشرين تقول إن الأولوية ينبغي أن تكون لاستعادة نشاط الإقراض عن طريق تتبع المشكلات في النظام المالي
- الالتزام بمساعدة الاقتصادات الصاعدة والنامية المتضررة من الأزمة
- الوزراء يتفقون على الحاجة إلى تعزيز الموارد المتوافرة لصندوق النقد الدولي

طلب وزراء الاقتصادات الصناعية والأسواق الصاعدة إلى صندوق النقد الدولي إجراء تقييم لما اصدرته الحكومات والبنوك المركزية حتى الآن من ردود أفعال على مستوى السياسات لمكافحة أزمة الاقتصاد العالمي، كما أيدوا زيادة كبيرة في موارد الصندوق المتاحة للإقراض.

صرح وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة العشرين بأنهم عازمون على إنعاش النمو العالمي. وفي بيان صدر في ختام الاجتماع الذي عُقِد لمدة يومين قالت المجموعة: "أولويتنا القصوى في الوقت الراهن هي استعادة نشاط الإقراض بالتصدي المباشر لمشكلات النظام المالي، حيثما اقتضت الحاجة، عن طريق مواصلة دعم السيولة وإعادة رسملة البنوك ومعالجة الأصول المتعثرة باستخدام إطار موحد."

واتفق وزراء ومحافظو المجموعة على التأكد من تطبيق القواعد التنظيمية والرقابية الملائمة على كافة المؤسسات المالية والأسواق والأدوات المالية المؤثرة نظاميا، وضمان تسجيل صناديق التحوط أو القائمين على إدارتها وقيامها بالإفصاح عن المعلومات اللازمة لتقدير مخاطرها.

ودعا البيان صندوق النقد الدولي إلى تقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومات حتى الآن لاستعادة النمو العالمي وإلى تقديم المشورة حول الإجراءات التي لا يزال يتعين اتخاذها لمكافحة الأزمة التي تفجرت في السوق الأمريكية للقروض منخفضة الجودة في منتصف عام ٢٠٠٧. وقد أعلنت الحكومات في مختلف أنحاء العالم أنها اعتمدت تدابير منشطة للاقتصاد وخفضت أسعار الفائدة لمقاومة الركود.

الإعداد لقمة لندن

وقد اجتمع وزراء المجموعة قبل قمة ٢ إبريل المقرر عقدها في مدينة لندن لتنسيق إجراءات التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، حيث أعلنوا التزامهم بمساعدة الاقتصادات الصاعدة والنامية على التكيف مع تحول التدفقات الرأسمالية الدولية الذي أسفرت عنه الاضطرابات العالمية.

وأقر الوزراء بالحاجة الماسة لاتباع كل المسارات المتاحة لتعبئة موارد المؤسسات المالية الدولية، والسيولة اللازمة لتمويل الإنفاق في اتجاه معاكس للاتجاهات الدورية، وإعادة رسملة البنوك، وتقوية البنية التحتية، وتمويل التجارة، ومواجهة مخاطر تجديد الدين، ودعم القطاع الاجتماعي.

وقالت مجموعة العشرين إنه ينبغي زيادة موارد الصندوق زيادة كبيرة للغاية. ويمكن أن تأتي هذه الزيادة إما بمساهمات منفردة من البلدان الأعضاء في الصندوق، أو بزيادة ترتيبات الاقتراض الرسمي التي يوفرها الصندوق، أو بإجراء مراجعة عاجلة للحصص ــ وهي الأموال التي تدفعها البلدان بوصفها أعضاء فيه. وقد ساهمت اليابان بالفعل بمبلغ إضافي مقداره ١٠٠ مليار دولار.

"الهدف من هذا الإجراء هو تقوية الصندوق وتعزيز قدرته على عمل المزيد." ــ تريفور مانويل وزير مالية جنوب أفريقيا.

وقال تيموثي غايثنر وزير خزانة الولايات المتحدة إن مجموعة العشرين أيدت اقتراحا أمريكيا بزيادة ملموسة في موارد الصندوق المخصصة للطوارئ من خلال توسع كبير في الترتيبات الجديدة للاقتراض وفي عضوية الصندوق. ومن ناحية أخرى، قال تريفور مانويل، وزير مالية جنوب إفريقيا، إن "الهدف من هذا الإجراء هو تقوية الصندوق وتعزيز قدرته على عمل المزيد".

وقد أقرض الصندوق حتى الآن حوالي ٥٠ مليار دولار أمريكي لبلدان حاصرتها الأزمة في مختلف أنحاء العالم. وواصل دومينيك ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، سعيه لتحقيق زيادة بمقدار الضِعْف على الأقل في موارد الصندوق التي تبلغ ٥٠٠ مليار دولار أمريكي كإجراء وقائي تحسبا لاحتمال تفاقم الأزمة واحتياج مزيد من البلدان لقروض من الصندوق. ومع الهبوط الحاد في حجم التجارة ونضوب التدفقات الرأسمالية، قال سيادته إن العالم على مشارف فترة من النمو دون الصفري في مرحلة أطلق عليها اسم "الكساد الكبير".”

وقد أعربت مجموعة العشرين عن رغبتها في ضمان توافر رأس المال اللازم لبنوك التنمية متعددة الأطراف، بدءا بتوفير زيادة كبيرة في رأسمال بنك التنمية الآسيوي، والتأكد من استخدامها هذه الأموال على أفضل وجه ممكن لمساعدة أفقر بلدان العالم.

مجموعة العشرين تضم ثلثي سكان العالم

وتسهم مجموعة العشرين بنسبة ٩٠% من إجمالي الناتج القومي، و ٨٠% من التجارة العالمية (بما في ذلك التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي)، كما يمثل سكانها ثلثي سكان العالم.

وتضم مجموعة العشرين الأرجنتين والنمسا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي تمثله رئاسة المجلس الأوروبي لمتناوب عليها والبنك المركزي الأوروبي. ويشارك في اجتماعات مجموعة العشرين أيضا كل من مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، إلى جانب رئيسي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة للصندوق ولجنة التنمية التابعة للبنك.

وأشار ستراوس-كان إلى أهمية الاستماع إلى صوت البلدان منخفضة الدخل. وكان الصندوق قد عقد مؤتمرا كبيرا في تنزانيا يومي ١٠ و ١١ من مارس الجاري للاستماع إلى آراء البلدان الإفريقية التي أكد أنها سوف تؤخذ في الاعتبار أثناء اجتماع لندن.

تركيز على التسهيلات التمويلية الجديدة ونظام الحوكمة

ومن العناصر الأخرى المتعلقة بالصندوق في بيان مجموعة العشرين:

- رحب الوزراء بالتقدم الذي حققه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في استحداث أدوات معززة للإقراض وتقوية الأدوات التمويلية المتوافرة، بما في ذلك إضافة تسهيل وقائي جديد يسمح بصرف موارد كبيرة على أساس عاجل.
- دعوا صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي إلى إدخال آليات للإنذار المبكر من شأنها إصدار إشارات إذا بدأ ارتفاع المخاطر النظامية.
- أكدوا الحاجة إلى رفع فعالية المؤسسات المالية الدولية وتعزيز شرعيتها، وضرورة أن تكون انعكاسا للتغيرات التي يمر بها الاقتصاد العالمي. ويتعين إعطاء صوت وتمثيل أكبر للاقتصادات الصاعدة والنامية، بما فيها أفقر البلدان، كما يتعين اختتام المراجعة القادمة لحصص الصندوق بحلول يناير ٢٠١١.
- ينبغي التنفيذ العاجل لمجموعة التدابير التي تقررت في إبريل ٢٠٠٨ بشأن الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي، بينما ينبغي استكمال إصلاحات البنك الدولي بحلول اجتماعات الربيع في عام ٢٠١٠. أما تعيين رؤساء المؤسسات المالية الدولية فينبغي أن يتم من خلال إجراءات اختيار علنية تقوم على أساس الجدارة.

رباعي "بريك" يدعو إلى صوت أكبر

وفي بيان منفصل دعت أربعة اقتصادات صاعدة كبرى ــ هي البرازيل والصين والهند وروسيا ــ إلى إعطائها صوتا أكبر في المؤسسات الدولية وأيدت تحقيق زيادة كبيرة في موارد الصندوق.

وقال رباعي الاقتصادات الصاعدة "إننا نوجه اهتماما خاصا لإصلاح المؤسسات المالية الدولية، ونساند مراجعة دور صندوق النقد الدولي والمهمة المنوطة به بغية تطويعه لمتطلبات البنيان النقدي والمالي العالمي الجديد. ونحن نؤكد أهمية الالتزام القوي بإصلاح نظام الحوكمة وتحديد جدول زمني واضح وخارطة طريق محددة لتنفيذه."

كذلك أكد رباعي "بريك" أن الأزمة برهنت على ضرورة تعزيز قدرات الصندوق في مجال مراقبة الاقتصاد العالمي وتقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية. وأضاف أنه "لتحقيق هذا الهدف، نؤكد أهمية الرقابة التي تتسم بمزيد من التركيز والمساواة بين جميع البلدان الأعضاء في الصندوق، وخاصة في الاقتصادات المتقدمة التي تضم مراكز مالية دولية كبرى وتدفقات رأسمالية غزيرة عبر الحدود."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.